من وقت اليمين او اقل فالبيع جايز وكذا لو قال لا اسئه كل يوم كذا او يطلق هذا يقول ان لم اقل بيته اشهد عتق وان لم اقل كذا من ساعة الى ساعة لا يعتق

فصل في الكتابة

الكتابة مستحبة لمن علم فيه خيرا لحكم الله تعالى وكره لمن لا حرفة له ولا قصد له الا الاكتساب كان العبد ذكرا او انثى مدبرا او مدبرة مكاتبا كل يجوز بيعه يصح بكل لفظ يؤدي معناها ويجوز عندنا كل ما يجوز به السلم وقال زفر لا يجوز الا بالدراهم والدنانير وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز الا بالنقد الذي يجوز به السلم حرفا واحدا ولا يجوز بالعدد لانه ملحق فاحش يجري به الربا في الجنسية ومحمد رحمهما الله يصح رده برضا العبد ولا يتوقف على القضاء وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يرد كالمأذون يجوز بالعين للمكاتب ان باع او زوج اذن المولى والكتابة على قيمته كانت الكتابة فاسدة وان كانت على عبد موصوف او عروض سماها وبين ذلك وان اطلق جاز الفساد وللمولى ان يفسخ الكتابة الفاسدة فان كاتبه على قيمته ولم يفسخ حتى ادى القيمة فمات المولى عتق وكذا كاتبه امته على الف درهم على انه ان عجز فهي امة فمات وقد ادى بعض القيمة فسدت الكتابة واذا ادت البدل قبل التفسخ عتقت ولو كاتبه على ثوب بعينه لا يصح الكتابة فاذا اداه اليه ثوبا وقيمته لا يعتق ويتحول الى بدل الكتابة جهالة الوصف ولا يتحول اليه جهالة احد العوضين والقدر للمكاتب اذا كاتبه عبد جاز استحسانا فان اداه الى قبل الاول عتق وولاؤه يكون للمولى الاول واذا اداه الى الثاني بعد ادا الاول فالولاء للمكاتب الاول واذا كاتب امته وبنى حامل فولدت بالجزء بينهما وان كاتبهما واستثنى ما في بطنها فسدت الكتابة ولا يصح الكفالة ببدل الكتابة ولو كاتب عبد بن كتابة واحدة على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه جاز اذا مات احدهما سعى المكاتب في حصة الباقي لانه لم يرض بذمة الميت وانما رضي بذمة الحي وان ترك وفاء بحصة احدهما فقط فهو لورثته دون الباقي لان الميت لم يكفل عن الباقي وان ترك وفاء بحصتهما جميعا او بحصة الباقي فهو بينهما نصفان لان الميت كفل عن الباقي وان ترك وفاء بحصة احدهما فقط فهو لورثته دون الباقي لان الميت لم يكفل عن الباقي وان ترك وفاء بحصتهما جميعا او بحصة الباقي فهو بينهما نصفان لان الميت كفل عن الباقي وان ترك وفاء بحصة احدهما فقط فهو لورثته دون الباقي لان الميت لم يكفل عن الباقي

وان اداها الى احدهما قبل الاجل برئا جميعا لان الاداء الى احدهما اداء الى الكفيل وان اداها الى الحي منهما برئ الحي وسعى في حصة الميت لورثته وان اداها الى ورثة الميت برئ الحي وسعى الورثة في حصة الميت وان اداها الى ورثة احدهما برئ الحي وسعى ورثة الميت في حصة الميت وان اداها الى ورثتهما جميعا برئا جميعا وان مات احدهما عجز نفسه برئ الحي وسعى ورثة الميت في حصة الميت وان مات الحي عجز نفسه برئ الميت وسعى ورثة الحي في حصة الحي وان مات احدهما عجز نفسه برئ الحي وسعى ورثة الميت في حصة الميت وان مات الحي عجز نفسه برئ الميت وسعى ورثة الحي في حصة الحي

وان اداها الى احدهما قبل الاجل برئا جميعا لان الاداء الى احدهما اداء الى الكفيل وان اداها الى الحي منهما برئ الحي وسعى في حصة الميت لورثته وان اداها الى ورثة احدهما برئ الحي وسعى ورثة الميت في حصة الميت وان اداها الى ورثتهما جميعا برئا جميعا وان مات احدهما عجز نفسه برئ الحي وسعى ورثة الميت في حصة الميت وان مات الحي عجز نفسه برئ الميت وسعى ورثة الحي في حصة الحي

المكاتب

المكاتب يملك خمسين ضيعة دون خمسين

وان اداها الى احدهما قبل الاجل برئا جميعا لان الاداء الى احدهما اداء الى الكفيل وان اداها الى الحي منهما برئ الحي وسعى في حصة الميت لورثته وان اداها الى ورثة احدهما برئ الحي وسعى ورثة الميت في حصة الميت وان اداها الى ورثتهما جميعا برئا جميعا وان مات احدهما عجز نفسه برئ الحي وسعى ورثة الميت في حصة الميت وان مات الحي عجز نفسه برئ الميت وسعى ورثة الحي في حصة الحي

المكاتب يملك ولا يملك وطئها ثم استحق الامة تؤخذ المكاتب بعقرها وقيمة الولد

اذا مات المكاتب عن وفاء فعجز فاداه ان لم يجد فاداه المكاتب اذا تزوج بنت مولاه ثم مات المولى لم يبطل النكاح فان مات المكاتب بعد ذلك ان ترك وفاء بطل النكاح وان لم يترك فلا فان كان ذا كسب فلها الاكثر من عقر امثالها ومن السعاية وان لم يكن ذا كسب فلها العقر وان كان وطئها بشبهة فلها العقر بالغا ما بلغ وان كان حرا وادى اليه الالف عتق ولو كان العبد لم يدخل فاخذ بحكم ما ادى الى الجنسية ومحمد رحمهما الله يصح رده برضا العبد ولا يتوقف على القضاء وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يرد كالمأذون يجوز بالعين للمكاتب ان باع او زوج اذن المولى والكتابة على قيمته كانت الكتابة فاسدة وان كانت على عبد موصوف او عروض سماها وبين ذلك وان اطلق جاز الفساد وللمولى ان يفسخ الكتابة الفاسدة فان كاتبه على قيمته ولم يفسخ حتى ادى القيمة فمات المولى عتق ولو كاتب امته على الف درهم على انه ان عجز فهي امة فمات وقد ادى بعض القيمة فسدت الكتابة واذا ادت البدل قبل التفسخ عتقت ولو كاتبه على ثوب بعينه لا يصح الكتابة فاذا اداه اليه ثوبا وقيمته لا يعتق ويتحول الى بدل الكتابة جهالة الوصف ولا يتحول اليه جهالة احد العوضين والقدر للمكاتب اذا كاتبه عبد جاز استحسانا فان اداه الى قبل الاول عتق وولاؤه يكون للمولى الاول واذا اداه الى الثاني بعد اداء الاول فالولاء للمكاتب الاول واذا كاتب امته وبنى حامل فولدت بالجزء بينهما وان كاتبهما واستثنى ما في بطنها فسدت الكتابة ولا يصح الكفالة ببدل الكتابة ولو كاتب عبد بن كتابة واحدة على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه جاز اذا مات احدهما سعى المكاتب في حصة الباقي لانه لم يرض بذمة الميت وانما رضي بذمة الحي وان ترك وفاء بحصة احدهما فقط فهو لورثته دون الباقي لان الميت لم يكفل عن الباقي وان ترك وفاء بحصتهما جميعا او بحصة الباقي فهو بينهما نصفان لان الميت كفل عن الباقي وان ترك وفاء بحصة احدهما فقط فهو لورثته دون الباقي لان الميت لم يكفل عن الباقي

المكاتب

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)